مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد الثامن – اذار – 2024 / March

تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي واثارها على القروض المتعثرة في العراق للمدة(2011- 2021)

أ.م.د غالب شاكر بحيت [1] أ.م.د عادل سلام كشكول [2]

[1] جامعة واسط / العراق [2]جامعة واسط / العراق

ملخص. يتناول البحث بعض مؤشرات الشمول المالي التي من شانها التأثير على القروض المتلكئة ضمن نطاق الاقتصاد العراقي، وقد تم تسليط الضوء على اهم المحددات والمعوقات التي لها دور مباشر او غير مباشر على فعالية السياسات الاقتصادية ذات الصلة بما ورد اعلاه، تتمحور مشكلة البحث حول القروض المتعثرة وهل انها توائم مؤشرات الشمول المالي، وبالتالي انعكاس ذلك على المخاطر الائتمانية للقطاع المصرفي بشكله الاجمالي، اما اهمية البحث وهدفه فتركزت على تشخيص واقع القطاع المصرفي العراقي والفرص والتحديات المتعلقة بمستوى الخدمات المالية، وفي نطاق ذي صلة بحدود البحث المكانية المرتبطة بالعراق كحالة دراسية والحدود الزمانية 2011–2021، اما جانب الاستنتاجات فاعتبر التعثر المصرفي محدداً اساسياً للوصول الى الاستقرار المالي والاقتصادي هذا فضلاً عن ان مؤشرات الشمول المالي في العراق اظهرت نسبا متدنية جدا، اثرت سلبا على تحقيق سياسات الاستقرار المالي بشكل خاص، وعلى صعيد الاقتصاد الوطني عموماً، ولا شك ان ارتفاع نسب القروض المتلكئة يتوافق مع تدني المؤشرات للشمول المالي، واختتم البحث توصياته واهمها التركيز على القروض الانتاجية وتقليل القروض الاستهلاكية قدر الامكان، والاعتماد على الخدمات الالكترونية وتعزيز ادوات الشمول المالي.

Abstract. The research deals with some indicators of financial Comprehensive that would affect non-performing loans within the scope of the Iraqi economy، and the most important determinants and

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

obstacles that have a direct or indirect role on the effectiveness of economic policies related to the above have been highlighted. It harmonizes the indicators of financial Comprehensive، and thus its reflection on the credit risks of the banking sector in its overall form. As for the importance of the research and its goal، it focused on diagnosing the reality of the Iraqi banking sector and the opportunities and challenges related to the level of financial services، and within a scope related to the limits of the spatial research associated with Iraq as a case study and the temporal limits 2011- 2021، as for the conclusions، the banking default was considered a basic determinant to reach this financial and economic stability، in addition to that the indicators of financial inclusion in Iraq showed very low rates، which negatively affected the achievement of financial stability policies in particular، and at the level of the national economy in general، and there is no doubt that the high percentages Lagging loans correspond to the low indicators of financial inclusion. The research concluded its recommendations، the most important of which is focusing on productive loans، reducing consumer loans as much as possible، relying on electronic services and strengthening financial inclusion tools.

مقدمة:

يحظى الشمول المالي باهتمام كبير من قبل البنوك المركزية وصناع السياسات، اذ تتنافس الدول في امكانية ايصال الخدمات المالية الى مختلف شرائح المجتمع وبأسعار منخفضة نسبيا، مع اخذ مبدأ العدالة خاصة للطبقات الفقيرة، والهدف من تلك الاجراءات تحقيق استقرار مالي مستدام، لان ذلك ينعكس على تحسين الاداء المصرفي، والحد من المخاطر الائتمانية، واهمها مشكلة القروض المتعثرة واثارها على الاداء المالي المصرفي.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة بان القروض المتعثرة هل تتأثر بنسب واتجاهات مؤشرات الشمول المالي والتي تنعكس بدورها على طبيعة المخاطر الائتمانية للقطاع المصرفي.

اهمية البحث

1- عرض مفهوم الشمول المالي القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة2011-2021.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2- توضيح العلاقة بين القروض المتعثرة والشمول المالي.

3-التركيز على ثلاث مؤشرات مهمة للشمول المالي، والتي تتمثل في الانتشار المصرفي، وخدمات الدفع الالكتروني، والعمق المصرفي، ومؤشر يتعلق بالقروض المتعثرة ونسبتها من اجمال الائتمان.

4-تشخيص واقع القطاع المصرفي، فيما يتعلق بمستوى الخدمات المالية المقدمة.

هدف البحث

1- حساب نسب مؤشرات الشمول المالي والقروض المتعثرة.

2- تحديد بعض اهم نقاط الضعف وضياع فرص الاستفادة من الخدمات المالية.

3- ان القروض المتعثرة تعكس ضعف الاداء المالي للمصارف، وكذلك تدني مؤشرات الشمول المالي.

فرضية البحث

تتزايد حدة المخاطر الائتمانية والمتمثلة بالقروض المتعثرة، كلما انخفضت مؤشرات الشمول المالي، مما ينعكس اثره على الاداء المالي للقطاع المصرفي.

حدود البحث

المكانية: القطاع المصرفي العراقي.

الزمانية: شملت المدة 2011-2021.

خطة البحث

تضمن ثلاث محاور، تمثل الاول في اطار مفاهيمي للشمول المالي والقروض المتعثرة، اما المحور الثاني ركز على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والقروض المتعثرة في العراق، في حين عرضنا في المحور الثالث القروض المتعثرة وضياع فرص الاستفادة من الخدمات المالية.

1 . الشمول المالي والقروض المتعثرة(الاطار المفاهيمي)

1.1. الشمول المالي واهميته

هناك العديد من الدراسات والابحاث التي تؤكد بان الشمول المالي يمارس دورا اساسيا مهما على رفع مؤشرات الاستقرار المالي، من خلال تحسين مؤشرات القطاع المصرفي، وزيادة عدد المؤسسات المالية وتنوع خدماتها، وقد تجلى الاهتمام بتعزيز الشمول المالي وتصميم انظمة مصرفية ومالية متطورة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ومتينة بعد ازمة 2008، التي انعكست اثارها على جميع اقتصاديات العالم، لذا دعى صناع السياسات الى زيادة الاهتمام بالشمول المالي، والذي من خلاله توفر فرصا لتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي، منطلقين من الحجج التالية(Aifred، Stefan:No.259، 2010):

أ. ينطوي الاندماج المالي على مخاطر على المستوى المؤسسي، لكنها ليست ذات طبيعة نظامية، وتشير الدلائل الى ان المدخرين والمقترضين ذو الدخل المنخفض يميلون للحفاظ على سلوك مالي قوي خلال الازمات المالية، والاحتفاظ بالودائع في مكان امن وسداد قروضهم.

ب. تتميز ملفات تعريف المخاطر المؤسسية في نهاية السوق المالية، بأعداد كبيرة من العملاء ذو القدرة المالية الضعيفة، والذين يمتلكون ارصدة محدودة ويتعاملون بأحجام صغيرة، مما ينعكس اثره على سياسات المصارف وكذلك حماية المستهلك، من حيث عدم الاستقرار المالي والمصرفي.

ت. يمكن التغلب على المخاطر السائدة على المستوى المؤسسي بأدوات احترازية هادفة وحماية اكثر فاعلية للعملاء.

ث. يتم تعويض التكاليف المحتملة للشمول المالي بفوائد ديناميكية مهمة تعزز الاستقرار المالي مع الوقت، من خلال ارساء نظام مالي ومصرفي اكثر عمقا وتنوعا.

كما ان الشمول المالي يهدف الى تحفيز وجذب الافراد الغير متعاملين مع المصارف الى النظام المالي الرسمي، والذي يمهد لهم فرصة الوصول الى الخدمات المالية، التي تتضمن المدخرات والمدفوعات والتحويلات الائتمانية، وهذا لا يعني بان الشمول المالي يهدف الى ضمان جميع المشاركين بالاستفادة من العرض، ولايجب على مقدمي الخدمات تجاهل المخاطر والتكاليف الاخرى عند اتخاذ قرار بتقديم الخدمات، فهناك عوامل قد تؤدي الى حصول ذلك، كالاستبعاد الطوعي وخصائص المخاطر غير المواتية الى منع اسرة او شركة معينة، على الرغم من الوصول غير المقيد، للاستفادة من الخدمة. وهناك دراسات تشير الى ان مثل هذه النتائج لا تستدعي بالضرورة التدخل السياسي، بل يجب ان تهدف مبادرات السياسة الى تصحيح اخفاقات السوق، وتصحيح ذلك الفشل الذي قد يحصل، من خلال ازالة الحواجز غير السوقية للوصول الى مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المالية. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته مؤسسات التمويل الاصغر والاتحادات الائتمانية وصناديق الادخار خلال السنوات الاخيرة بعد ازمة 2008، الا ان بعض الدراسات تشير بانه لازال غالبية فقراء العالم مستبعدين

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ومحرومين من الوسطاء الماليين الذي يمكنهم ادارة التقدم بأمان، وان العدد المطلق لحسابات التوفير في جميع انحاء العالم يفوق سكان العالم، ومع ذلك نصف السكان عالميا البالغين (2.5) مليار لا يتمتعون بإمكانية الوصول الى حسابات الادخار وغيرها من الخدمات المالية المتنوعة(Stefan،Aifred 259)

لذا فان الشمول المالي يعزز من مسار الاستقرار المالي، من خلال تفادي الازمات وتقليص اثرها باقل الخسائر، حيث ان الصدمات المالية والمصرفية تؤدي الى انهيار الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار المنتج، بخاصة مؤسسات التمويل الاصغر المتخصصة، وهذه الصدمات الناتجة عن تدهور القطاع المالي تعد الاكثر ارتباطا بالشمول المالي، فالتخلف عن السداد ينتج عنه ارتفاع تكاليف الاقتراض المستقبلية في القطاع المصرفي وغير المصرفي، ومن ثم يصبح التعثر المصرفي محددا اساسيا لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي(Ibid. p 259.)

وهكذا فان الحصول على الخدمات المالية يساعد الفقراء للخروج من دائرة الفقر، عن طريق ثقافة الادخار وانشاء اليات دفع فعالة ومنخفضة التكلفة، فالادخار يسمح للأسر زيادة قدرتها على امتصاص الصدمات المالية، والاستهلاك السلس ومراكمة الاموال، والاستثمار في الصحة والتعليم، فالشمول المالي يحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفقراء، اذ ان توسعة التنمية المالية لهؤلاء تؤثر وبشكل مباشر على الحد من الفقر(Kusuman :2020 p76)

1.2. القروض المتعثرة

ان هذه القروض تمارس ضغوطا قوية على ميزانية المصرف بشكل خاص، والبنك المركزي بوجه عام، ومن ثم تسدي بتأثيرها السلبي على عمليات الاقراض وسياسات المصارف الائتمانية والاستثمارية، وارتداد ذلك الاثر على النشاط الاقتصادي، مما يقوض فرص النمو والانتعاش الاقتصادي المستدام، الامر الذي قد يشكل نقاط ضعف وتحديات عميقة في المستقبل. لذا اهتم صناع السياسات والقرارات بحل مشكلة القروض المتعثرة، كأولوية ضمن برامجهم الاصلاحية والاحترازية، حيث بدأ الاتجاه التصاعدي لهذه المشكلة مع اندلاع الازمة المالية لعام 2008، عندما تقلص ال *GDP* لأغلب الاقتصاديات، اذ استمر التعثر المصرفي منذ ذلك الوقت، والذي اظهر ارتباطا قويا وسلبيا مع وتيرة الانتعاش الاقتصادي، اضافة الى ان هناك مساهمة لا يستهان بها من قبل العوامل المحددة للبنوك، اذ ترافقت عوامل ومحددات على مستوى المصرف مع عوامل الاقتصاد الكلي، مما نتج عنه تأثيرات التغذية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الراجعة *Feedback* من القطاع المصرفي على الاقتصاد الحقيقي *Real economy*، من خلال الدراسات التي استندت على الاساليب والتطبيقات القياسية (Klein :2013 ،p3-4)

فمن جانب العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي، بعض الدراسات اشارت الى تحليل الروابط بين القروض المتعثرة وكفاءة التكلفة والرسملة في بعض البنوك التجارية الامريكية، واثبتت بوجود علاقة سببية ذات اتجاهين: بين كفاءة التكلفة للقروض المتعثرة، والتي تنسبها الى تدهور ظروف الاقتصاد الكلي، من خلال فرضية الادارة السيئة *Bod Management*، والثانية لضعف ضمان القروض والرقابة، ومن ثم ارتفاع وتيرة التعثر المصرفي(Nir Klein،op.cit.p5) كم ان الظروف والازمات الاقتصادية العالمية، والنمو السريع للائتمان المرتبط بانخفاض معايير الائتمان، قد يسهم في زيادة خسائر القروض في بعض الولايات الامريكية، ويمكن التركيز على الاتي:

(Konstantions & other ،(2015 -2001) :CORE. P 4-5)

محددات القروض المتعثرة تشمل: التوسع الائتماني والغير منتج، حجم البنك، نسبة راس المال وقوة السوق، الادارة السيئة، تنوع موجودات القطاع المصرفي، سياسات التوافق بين الربحية والسيولة المصرفية، اما عوامل الاقتصاد الكلي تتضمن: معدل نمو *GDP*، اسعار الفائدة، التضخم، البطالة، الاستثمار (محلي، اجنبي)، نسبة الائتمان للقطاع الخاص/ *GDP*، اسعار الصرف، سياسات الحوكمة، مدى التنسيق بين السياسات الاقتصادية

الشكل (1) التغذية الراجعة بين القطاعين الحقيقي والمالي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

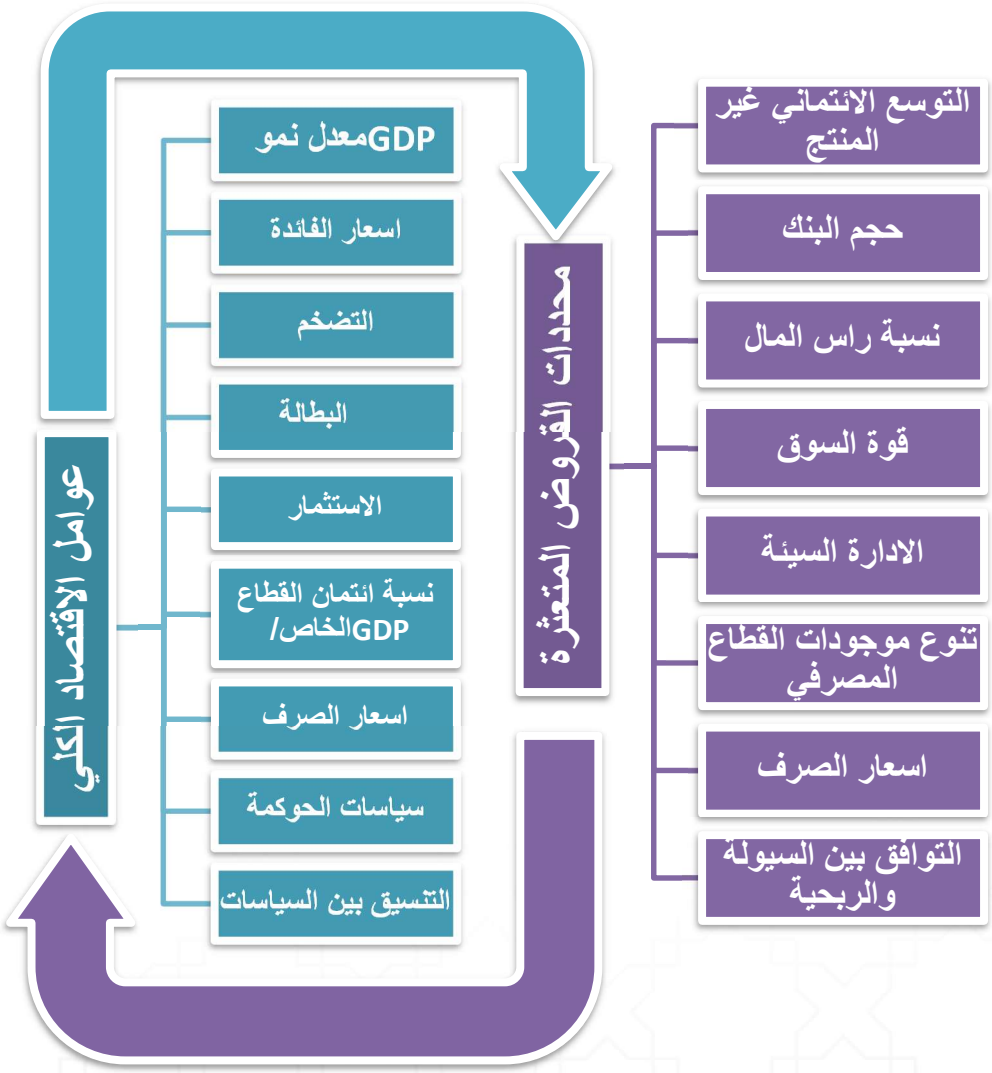

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وبالنسبة للتغذية الراجعة بين القطاعين الحقيقي والمالي، فلاقتصاد الحقيقي له تأثير على القروض المتعثرة بشكل رئيسي، من خلال اضعاف القدرة المالية للمقترضين على سداد ديونهم، في حين تشخص ردود الفعل من القروض المتعثرة الى الاقتصاد الحقيقي، من خلال قناة العرض الائتماني، اذ بينت احدى الدراسات بان ارتفاع القروض المتعثرة يزيد من عدم اليقين، فيما يتعلق بمركز راس المال المصرفي، الامر الذي يحد من وصولها الى التمويل، الذي بدوره يزيد من معدلات اقراض المصارف، ومن ثم انخفاض نمو الائتمان. وهناك اليتان تساهم في انخفاض عرض الائتمان هما: تتعلق الاولى بالتكاليف المرتفعة المرتبطة بإدارة القروض المتزايدة، والثانية تتضمن انخفاض راس المال الناتج عن المخصصات، الامر الذي يترك اثره على النشاط الاقتصادي، لذا فان اثر التغذية المرتدة تبين بان ارتفاع القروض المتعثرة يثبط نمو الائتمان ويضعف من كفاءة القطاع المصرفي. اضافة الى ان الصدمات المعاكسة لأسعار الاصول واداء الاقتصاد الكلي، وائتمان القطاع الخاص، تؤدي الى تدهور جودة القروض، بينما يؤدي ارتفاع القروض المتعثرة الى انخفاض اسعار المساكن، وكذلك نسبة الائتمان الى *GDP*، وبالتالي تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي مع تزايد القروض المتعثرة Nir Klein، (op.cit. p 6-7)

لذلك يعد الشمول المالي اهم عامل يؤثر على استقرار القطاع المصرفي، والذي يساعد ويمكن منظمي السياسات المصرفية على فهم مساهمة الشمول المالي في تعزيز السلامة واستدامتها للقطاع المصرفي (Admu ،Ozili :2021،p 3)، بحيث ترتبط ملكية الحسابات الرسمية باتساع القاعدة المصرفية، المبنية على اسس متينة تسهل ايصال الخدمات المالية لمواطنيها بأقل جهد وبتكلفة منخفضة نسبيا. لذلك فالتركيز الاهم في الصناعة المصرفية، مرتبط بمزيد من الوصول لحسابات الودائع والقروض، وهناك دراسات اكدت بان الشمول المالي يزيد من ربحية البنوك، وان انخفاض عدد فروع المصرف يقلل من ربحية المصارف اليابانية، ومن الابحاث ركز على قياس مخاطر الائتمان *Credit risk* باستخدام نسبة القروض المتعثرة، بحيث ان توافر المصارف وامكانية الوصول اليها والاستفادة من خدماتها، كان له تأثير كبير على مخاطر الائتمان للمصارف التجارية. ومنهم من حلل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، بحيث كلما ارتفع مؤشر الشمول المالي اثر ايجابيا على الاستقرار المصرفي، ومن خلال(Nir Klein، op.cit. p 6):

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

- البنوك التي لديها حصة اكبر في تمويل ودائع العملاء.
- البنوك التي تتصف بانخفاض تكاليفها الهامشية المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية.
- البنوك التي تتميز بانخفاض نسبة القروض المتعثرة فيها.
- المصارف التي تعمل في بلدان ذات جودة مؤسسية عالية وكفؤة.

لذا فان الترابط بين مؤشرات الشمول المالي والتعثر المصرفي، يعد اهم المؤشرات التي تعكس استقرار القطاع المصرفي، اذ ان شمولية التمويل مؤشر اساسي يعكس فاعلية النظام المالي بأكمله، والمصرفي بشكل خاص، لأنه يقلص من فجوة الحرمان للأسر والمشاريع الصغيرة ويمكنهم من الوصول الى الخدمات المالية المتنوعة وبكلفة منخفضة نسبيا، ويعتمد ذلك على فلسفة النظام الاقتصادي في الدولة المعنية وتوجهات اصحاب السلطة، وكذلك استقلالية النظام النقدي والمدعوم بقوانين تشريعية ورقابية، اضافة الى مدى التنسيق بين السياسات.

2 .تحليل العلاقة بين الشمول المالي والقروض المتعثرة في العراق

يتصف القطاع المالي في العراق بضعف البنية التحتية المالية، وتدني مؤشرات الشمول المالي، نتيجة الازمات السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد خلال الحقب الزمنية المتعاقبة، اذ ان كفاءة الشمول المالي تنعكس من خلال اتساع ادوات الدفع الالكتروني، وتقليل الاعتماد على الدفع النقدي التقليدي، والتوجه الى منظومة الكترونية تشمل ابعادها جميع المستويات والمؤسسات، وتستقطب اكبر عدد من السكان، الامر الذي يحسن من اداء المؤسسة المالية والمصرفية، ويضمن وصول غالبية شرائح المجتمع بما فيهم الطبقات ذات الدخل المنخفض، وما ينعكس من اثار ايجابية لتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وتقليص فجوة البطالة والفقر، وهذا يعتمد على ارساء قاعدة وبنية تحتية مالية متينة ومتطورة تكنلوجيا. وبالرغم من سعي البنك المركزي العراقي الى تشريع مجموعة من الاجراءات ومنها تبني مشروع الشمول المالي لبداية اقتصادية جديدة، الهدف منها تحسين مؤشرات الشمول المالي بشكل مستدام، من خلال التعاون مع وزارة التخطيط، وكذلك الاستفادة من خبرات الاعضاء في صندوق النقد العربي، والهدف النهائي من تلك الخطوات هو تطوير القطاع المصرفي، وزيادة مساهمة الافراد وانضمامهم الى شبكات الانظمة المالية الالكترونية،اضافة الى مبادرة البنك المركزي لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة عام 2015، وبرنامج توطين الرواتب الذي بدأ منذ عام 2016، كل ذلك جاء لزيادة كفاءة وفاعلية السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي، والتقليل من التبادل النقدي،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والاستعاضة عنه بالتبادل الالكتروني، اي ان اتساع الشمول المالي مرتبط بالتطور التكنلوجي ومدى الاستفادة من الابتكارات العلمية وتكنلوجيا المعلومات.(1)

ويمكن النظر الى بعض اهم مؤشرات الشمول المالي في العراق من خلال الجدول (1) الذي يبين اهم مؤشرين يستخدمهما البنك المركزي لقياس مستوى الشمول، وهما: الوصول والاستخدام، اللذان يتضمنان مؤشرات فرعية، ركزنا فيها على مؤشرات الانتشار المصرفي والدفع الالكتروني، والعمق المصرفي.

ومن خلال بيانات الجدول التي تضمنت المدة 2011-2021، اذ نجد ان مؤشر الانتشار المصرفي، عكس نسب متدنية على امتداد المدة المدروسة، ولم يصل 4% بعد ان ارتفع قليلا مع الاعوام 2014 و2016 ووصل الى 3.34 و382 على التوالي، ثم عاد وانخفض الى 2.20 عام 2021، الامر الذي يدل على انه لازال متدنيا قياسا بمثيله في بعض الاقتصاديات العربية.

وكانت الكثافة المصرفية لعام 2011 هي فرع واحد لكل 40 الف نسمة، بينما كانت النسبة تمثل 6 مصارف لكل 10 الاف نسمة في الاقتصاديات النامية، في حين كانت اليابان متميزة بذلك، اذ يكون هناك مصرف لكل 10 الاف نسمة.(تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي: 2021،ص142)

وقد حاول البنك المركزي العراقي رفع نسبة الكثافة المصرفية، من خلال منح اجازات ممارسة الاعمال وفتح عدد من الفروع والمكاتب للمصارف الاجنبية المحلية، والشركات غير المصرفية وشركات التحويل المالي.

وفي عام 2014 حصل تغير طفيف في نسبة الانتشار المصرفي اذ بلغ 3.34%، ولكن بقى مؤشر الكثافة المصرفية متدنيا اذ كان 29.9 الف نسمة لكل فرع مصرفي، وهي ادنى نسبة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية (تقرير الاستقرار المالي العراقي: 2014،ص26)

وكانت اعلى نسبة وصلها الانتشار المصرفي في عام 2015 بحدود 3.82، حيث كانت الكثافة المصرفي 23 الف نسمة لكل فرع مصرفي، وهي نسبة متدنية جدا، مع محاولات البنك المركزي العراقي تغيير ذلك، بينما الواقع يشير الى عدم حصول تغيير ايجابي ملموس، اذ انخفضت النسبة على امتداد السنوات 2016- 2021، اذ وصلت الى 2.20 عام 2021، مع حصول تغير طفيف في عدد فروع المصارف، اذ بلغت 905 فرعا مقارنة ب 891 فرع عام 2020، في حين مؤشر الكثافة المصرفية لم يتحسن، حين وصل الى 45.51 مقارنة ب45.06 عام 2020. الامر الذي يدل

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

على تدني مستوى الخدمات المالية وضعف مشاركة فئات المجتمع، ولايزال عدد كبير من السكان مستبعد من الاستفادة من تلك الخدمات، وهذا بدوره ينعكس على ضعف الاداء المصرفي خاصة، والنمو الاقتصادي بشكل عام.

وتشير بعض الدراسات بان انخفاض عدد فروع المصارف، او التردد من دخول وفتح مصارف جديدة يعود الى اسباب مختلفة ومتباينة، اذا نظرنا من وجهة الاقتصاديات متقدمة ومتخلفة، ففي الاقتصاديات المتقدمة قد يرجع الانخفاض في دخول مصارف جديدة الى عومل يكون جزء كبير منها يتمثل بانخفاض الربحية المصرفية، والمتمثلة بصافي هامش الفائدة، او الفارق بين اسعار الودائع ومعدلات الاقراض، وهذا الاسلوب يبرز بشكل كبير تزامنا مع الازمات الاقتصادية، اذ اقدم الاحتياطي الفيدرالي في ابقاء سعر الفائدة على الاموال الفيدرالية قريبا من الصفر منذ عام 2008، مما دفع معدلات الاقراض الى الانخفاض، الامر الذي ابقى هامش صافي الفائدة بنسبة قليلة جدا، وهنا تندمج عوامل بيئة اسعار الفائدة المنخفضة، مع ضعف الطلب على الخدمات المصرفية بحيث تشكل مانسبته 80% من انخفاض دخول المصارف. بينما في الاقتصاديات المتخلفة تكون المشكلة معقدة وتشترك فيها عدة عوامل منها: سياسية واقتصادية وتشريعية وديموغرافية، وعي وثقافة الجمهور، الوسائل الرقابية والمحاسبة.

(Roisim and ather،2015p2-3)

الجدول(1) مؤشرات الشمول المالي والقروض المتعثرة الى الائتمان النقدي

في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2011-2021 نسبة مئوية

السنة	الانتشار المصرفي	خدمات الدفع نسمة100000 / ATMالالكتروني	العمق المصرفي	وض المتعثرة/ الائتمان النقدي
2011	2.78	1.07	5.9	3
2012	2.82	1.07	5.7	3
2013	2.89	1.07	6.2	6
2014	3.34	0.77	9.5	7

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2015	3.82		1.32	9.4	8
2016	2.81		0.93	9.2	9
2017	2.27		1.36	8.5	8
2018	2.26	2.08	7.5	12.4	
2019	2.25	2.61	7.6	10.1	
2020	2.21	2.92	11.8	8.4	
2021	2.20	3.82	9.8	9.2	

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، اعداد متفرقة

اما فما يتعلق بمؤشر خدمات الدفع الالكتروني، فقد كان هو الاخر منخفض ولم يصل الى 4%، اذا كان 1.07 عام 2011، ثم تراجع الى 0.79 و 0.93 للأعوام 2014 و2016، اذ تظافرت عدة عوامل متنوعة الاتجاه لانخفاض تلك النسبة، منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف التشريعات، وعدم وجود رؤيا واضحة وخطة استراتيجية بناءة لانعاش الاقتصاد المحلي، اضافة الى انخفاض مستويات الدخل المستدام لشرائح متنوعة في المجتمع، وغياب العدالة في اعادة التوزيع، وضعف مستوى الخدمات بكل اشكالها، بما فيها الخدمات المالية الالكترونية، وتدني التعاملات النقدية والمالية بين الافراد والتجار ورجال الاعمال، اضافة الى عدم توفر ماكنات الصرف الالي بشكل يتناسب مع الكثافة السكانية، فقد بلغت نسبة توفر هذه الاجهزة لكل 100 الف نسمة 5.35 لعام 2020، بينما كانت 78.8 في الكويت، وفي قطر والامارات والاردن 53.66 و52.42 و30.36 على التوالي لنفس العام، مما يعكس تخلف البلد في التعاملات الالكترونية. فقد كان متوسط هذه النسبة 20.1 في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا،الامر الذي يدل على المفارقة الكبيرة وتحديات معقدة امام لسلطات النقدية.(تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي: 2021، ص148)

ويكون للسلطة الاشرافية الدور الكبير في تحفيز مزودي الخدمات المالية، بحيث تلزم البنوك المركزية والجهات التنظيمية للاتصالات مزودي الخدمات المالية باعتماد قابلية التشغيل البيني للأنظمة الالكترونية وتحسين الخدمة المقدمة للجمهور، واقدمت اغلب الدول العربية على تبني خطط واستراتيجيات وطنية للدفع الرقمي وتعزيز الشمول المالي المستدام.(تقرير رصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية: 2020، ص11). وكان البنك المركزي العراقي ضمن الدول التي تطمح الى ذلك

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الهدف، لكن الواقع يشير الى عدم وجود ارادة واستراتيجية واضحة للمضي في هذا المسار، وان كان هناك محاولة لا عداد استراتيجية او خطة، فهي تصطدم بمعوقات متنوعة، قد يصعب تجاوز بعضها، مع ان العراق ابتداء بتشريع نظام خدمات الدفع الالكتروني رقم 3 لسنة 2014. ومع ذلك لم تتغير نسبة الاستفادة من الخدمات الالكترونية بعموم البلد، اذ كان جهاز*ATM* لكل 100000 شخص، اي ان النسبة لم تصل 4%، اذ كانت الاعلى في عام 2021 وبنسبة 3.82. وفي عام 2017 قام البنك المركزي بتفعيل الحساب الدولي للحساب المصرفي *IBAN* على نظام المدفوعات *RTGS-C-ACH* والخاص بحسابات زبائن المصرف، والذي يقلل من محاولات الانتحال والتزييف، اذ يتم من خلاله التحقق من صحة الرقم الحسابي المحول للشخص المعني، كذلك تم تطوير نظام التسوية الاجمالية الالية *RTGS* اذ ادرجت عملة اليورو مع الدولار والدينار العراقي، واجراء التحويل المالي بين المصارف الداخلة في هذا النظام.(تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2021، ص148)

3 .القروض المتعثرة وضياع فرص الاستفادة من الخدمات المالية

تتفاقم ظاهرة القروض المتعثرة لعدة اسباب، من اهمها الاتي:(الذبحاوي: 2019- 2022،5)

1- اسباب خاصة بالزبائن، وتشمل:

أ- عدم تسديد ما بذمتهم من التزامات مصرفية.

ب- عدم انتظام دفعات واوقات التسديد والاستحقاقات المالية، نتيجة التوسع الائتماني وبالعملات المختلفة، دون الالتزام بالضوابط والتعليمات.

ت- خروج بعض المسؤولين عن الائتمان المصرفي عن القواعد والتعليمات المصرفية، فيما يتعلق بتنظيم ومتابعة الائتمان.

2- اسباب خاصة بالمصرف(اسباب ذاتية) منها:

أ- عدم كفاية الضمانات والشروط في العقد المبرم.

ب- ضعف انظمة الاستعلام المصرفي والمتعلق بالزبائن.

ت- عدم الاستقلالية لأجهزة الاستعلام المصرفي في اتخاذ قراراتها.

ث- ضعف اجهزة الاتصال الفاعلة بين فرق الائتمان والزبائن.

ج- قد يكون منح القروض خاضعا للمحسوبية ولاعتبارات شخصية.

ويضيف الباحثان بان هناك اسباب خارجية، يطال خطرها جميع المصارف بدون استثناء ومنها:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف القانون وتنفيذ الاحكام.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

– تقلبات معدلات التضخم والفائدة.

– تقلبات اسعار الصرف، وعدم استقرار قيمة العملة المحلية.

– الازمات والاوبئة والاحتجاجات، مثل ما حدث في ازمة كوفيد19 عالميا، والاحتجاجات في داخل البلد عام 2019.

– تعدد الاحزاب الممثلة للسلطة وتوجهاتها.

– ظاهرة الفساد المالي والاداري وضعف الاحكام الرادعة لذلك.

ومن خلال الجدول(1) الذي يبين نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي، نرى ارتفاع نسبة هذا المؤشر الخطير، اذ بلغت 3.8 عام 2011، ثم وصلت الى 6.8 عام 2013، وقد وصل اجمالي الديون المتعثرة 3079 مليار دينار عام 2015، الامر الذي يشكل عبئا ومؤشرا خطيرا على تحقيق الاستقرار المالي، اذ بلغ التعثر المصرفي الحكومي 67.1% وبحدود 2067.5 مليار دينار، والتعثر الخاص وصل الى 1012.2 مليار دينار وبنسبة 32.9% للعام نفسه. ويعود ارتفاع هذه النسبة في التعثر الى عدم الاستقرار السياسي وضعف اجهزة الرقابة، اضافة الى انخفاض قدرة المقترضين المالية، وهبوط اسعار الضمانات، وهجرة اغلب المقترضين ذو المبالغ المالية الكبيرة خارج البلد، الامر الذي استدعى من البنك المركزي التوجه الى فتح الاعتمادات المستندية، واصدار خطابات الضمان وبقيمة 40.5 ترليون دينار، لتنشيط ودعم قطاعات التجارة الخارجية.(تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي:2015،ص18)

كما ان مؤشرات الشمول المالي المتدنية في البلد، قد اثرت سلبا على مقدرة الزبائن المقترضين، والوصول الى الخدمات المالية قد يساعد على تسهيل عملية دفع المستحقات، اضافة الى التركيز في المتابعة وتشخيص المتخلفين عن الدفع، وعدم تسديد ما بذمتهم، الامر الذي يساعد ويمكن الاجهزة الرقابية في محاسبتهم. لذ فان تحسين مؤشرات الشمول المالي، يعد بمثابة رفع كفاءة الاجهزة الرقابية المصرفية ومتابعة ومحاسبة المقصرين بكل يسر وبتكلفة منخفضة نسبيا، هذا من جانب، ومن جان اخر ان تحسين الشمول المالي قد يكون له اثر ايجابي على تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم تقليل حجم القروض المتعثرة، كما ان القروض المنزلية وذات المبالغ المالية القليلة، تتطلب تقديم ائتمان غير حساس لمخاطر البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، مما يتسبب ذلك في انخفاض نسبة التعثر المصرفي وتعزيز الشمول المالي.

(Pengzhang، and other:2022،P2-3)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ونستنتج بان اتساع قاعدة القروض المتعثرة، يعد مؤشرا ضاغطا على زعزعة الاستقرار المالي، وبما ان العلاقة تكون مترابطة بين مؤشرات الشمول المالي والاستقرار، فمن ناحية يصعب تحقيق استقرار مالي مستدام مع ضياع امكانية التمتع بالخدمات المالية لفئة كبيرة من المجتمع والقطاعات الاقتصادية، وما يترتب عليه من اثار تعرقل النمو الاقتصادي، ومن ناحية اخرى، عندما تكون مؤشرات التعثر المصرفي بنسب كبيرة، ينعكس ذلك على تدني مستوى مؤشر الشمول المالي، واتساع الفجوة وتفاقم المشاكل، سواء على الصعيد الاقتصادي او المصرفي، او على الصعيد الاجتماعي وتدني مؤشرات التنمية.

وهنا يبرز دور التثقيف المالي كأساس ومن ضمن متطلبات الاصلاح المالي والمصرفي، والذي يعكس فاعلية الشمول المالي، اذ يقيس هذا المؤشر مدى التنمية المصرفية، وقدرة مستخدمي الخدمات المالية على التخطيط وتوازن دخلهم، والذي يأتي من:(ابراهيم:ص13-14)

- نسبة الذين يقدرون على تنظيم ميزانياتهم لكل شهر.
- كيفية التعامل مع الازمات من قبل الزبائن، ويكون ذلك اما بالاقتراض الشخصي، او بيع اصول، او اقتراض مصرفي.

ويتضح هنا اثر اتساع قاعدة المتخلفين عن السداد(التعثر المصرفي)، وبالتالي انعكاس ذلك على الشمول المالي، لذا يتحدد شكل العلاقة ونتائج التأثير بالاعتماد على طبيعة ومكونات القطاع المالي، ودرجة العمق المصرفي، ومحددات الاقتصاد الحقيقي.

الاستنتاجات

1- يساهم الشمول المالي في خلق بيئة مالية مستقرة، وتحسين اداء القطاع المصرفي.

2- الاهتمام بسياسات الشمول المالي يسهل لفئات المجتمع فرصة الوصول الى الخدمات المالية، بما فيها الطبقات الفقيرة.

3- يعتبر التعثر المصرفي محددا اساسيا للوصول الى الاستقرار المالي والاقتصادي.

4- ارتفاع القروض المتعثرة يؤثر على الانتعاش الاقتصادي، من خلال تأثيرات التغذية الراجعة من القطاع المصرفي الى القطاع الحقيقي.

5- ان شمولية التمويل مؤشر اساسي يعكس فاعلية النظام المالي بأكمله، والمصرفي بشكل خاص.

6- عكست مؤشرات الشمول المالي في العراق نسبا متدنية جدا، اثرت سلبا على تحقيق سياسات الاستقرار المالي.

7- تتميز البنية التحية المالية في البلد بضعف مؤشراتها وافتقارها للأطر التشريعية والوسائل التكنلوجية الحديثة.

8- اتسم القطاع المصرفي العراقي بارتفاع نسب القروض المتعثرة، والتي ترافقت مع تدني مؤشرات الشمول المالي.

التوصيات

1- ضرورة تبني سياسات بناءة وهادفة لتحسين مؤشرات الشمول المالي في البلد.

2- تشكيل هيئة مستقلة مهمتها متابعة اجراءات منح القرض من المصرف للعميل، والقدرة المالية للمقترض وتوظيفه للأموالوالتزامه بأوقات التسديد، وينم ذلك بالتعاون مع الجهات القانونية.

3- ضرورة الملاحقة القانونية للمقترضين الكبار خارج البلد، وبالتعاون مع الجهات الدولية.

4- يفترض ان يكون من ضمن محددات منح القرض، هو اداء المصرف وسمعته المالية وطبيعة ميزانيته، ومدى خضوعه لسياسات واجراءات البنك المركزي.

5- التركيز على القروض الانتاجية وتقليل القروض الاستهلاكية قدر الامكان، والاعتماد على الخدمات الالكترونية وتعزيز الشمول المالي.

المصادر

[1] البنك المركزي العراقي. (2011). تقرير الاستقرار المالي، ص. 37.
[2] البنك المركزي العراقي. (2011). تقرير الاستقرار المالي، ص. 42.
[3] البنك المركزي العراقي. (2014). تقرير الاستقرار المالي، ص.
[4] البنك المركزي العراقي. (2015). تقرير الاستقرار المالي، ص. 18.
[5] البنك المركزي العراقي. (2021). تقرير الاستقرار المالي، ص. 142.
[6] البنك المركزي العراقي. (2021). تقرير الاستقرار المالي، ص. 148.
[7] البنك المركزي العراقي. (سنوات 2011-2021). تقرير الاستقرار المالي.

[8] د. دلال محمد إبراهيم. (لا توجد سنة محددة). أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات. جامعة الأزهر، ص. 13-

[9] الذبحاوي، حسن كريم. (2019). تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي 2010-2019. متاح على الموقع ttps:s/Jounral.uokufa.iq.

[10] الذبحاوي، حسن كريم. (2022). تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي 2010-2019. متاح على الموقع *ttps:s/Jounral.uokufa.iq*، ص. 5.

[11] صندوق النقد العربي. (2020). الاصدار الأول لتقرير رصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة.

[12] Aifred، H.، & Stefan، J. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability. Asian Development Bank Instinet، No. 259.

[13] Aifred، H.، & Stefan، J. (2010). Ibid، p. 259.

[14] Klein، N. (2013). Non-Performing Loans in CESEE: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance. IMF Working Paper.

[15] Klein، N. (2013). Non-Performing Loans in CESEE: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance. IMF Working Paper، p. 3-4.

[16] Klein، N. (2013). Op. cit.، p. 5.

[17] Klein، N. (2013). Op. cit.، p. 6.

[18] Klein، N. (2013). Op. cit.، pp. 6-7.

[19] Konstantions، & others. Non-Long-Run Equilibrium Analysis with Real-Time VEC Model for Greece (2001-2015). CORE.

[20] Konstantions، & others. Non-Long-Run Equilibrium Analysis with Real-Time VEC Model for Greece (2001-2015). CORE، pp. 4-5.

[21] Kusuman. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth، Poverty، Income، Inequality، And Financial stability in Asia. Journal of Finance، Economics and Business، Volume 7، Issue 10.

[22] Kusuman. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth، Poverty، Income، Inequality، And Financial stability in Asia. Journal of Finance، Economics and Business، 7(10)، p. 76.

[23] Ozili، P.K.، & Ademu، A. (2021). Does Financial inclusion reduce non – Performing loans and loan loss Provisions? Journal of Corporate Governance Insurance & Risk Management.

[24] Ozili، P.K.، & Ademu، A. (2021). Does Financial inclusion reduce non – Performing loans and loan loss Provisions? Journal of Corporate Governance Insurance & Risk Management، p. 3.

[25] Pengzhang، & others. (2022، July). The Relationship Among Financial Inclusion، Non-Performing Loans، and Economic Growth: Insights From OECD Countries. Oregon Research، pp. 2-3

[26] Roisim، M.، & others. (2015). Explaining the Decline in the Number of Banks Since the Great Recession.

[27] Roisim، M.، & others. (2015). Explaining the Decline in the Number of Banks Since the Great Recession، pp. 2-3.